

المؤتمر السادس عشر للاتحاد
القاهرة (2-4/3/2010)



الاتحاد البرلماني العربي
الأمانة العامة

البند 6 / مؤ 16

نحو إستراتيجية عربية للنهوض بالتعليم
والثقافة والمحافظة على الهوية الثقافية
العربية*

* وثيقة أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
للنهوض بالتعليم والثقافة والمحافظة على الهوية
الثقافية العربية

وثيقة عرض مقدمة إلى المؤتمر السادس عشر للاتحاد البرلماني العربي

القاهرة - مارس 2010

مقدمة:

في إطار جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) لتحقيق أهدافها قامت بإصدار عديد الاستراتيجيات والخطط التي استهدفت في مجملها تقديم أطر مرجعية للدول العربية لتطوير مؤسساتها التعليمية المختلفة، إضافة إلى مؤسساتها الثقافية والعلمية وذلك على النحو الآتي:

أولا - مجال التربية والتعليم:

1. إستراتيجية محور الأمية في البلاد العربية. القاهرة 1976.
2. إستراتيجية تطوير التربية العربية، تونس 1979.
3. خطة تربية الطفل العربي في سنواته الأولى على ضوء إستراتيجية التربية العربية . - تونس 1986.
4. مراجعة إستراتيجية تطوير التربية العربية، تونس 1995.
5. الإستراتيجية العربية للتربية السابقة على المدرسة الابتدائية: مرحلة رياض الأطفال، تونس 1996..
6. مراجعة الإستراتيجية العربية للتربية السابقة على المدرسة الابتدائية: مرحلة رياض الأطفال . - تونس 2000..
7. إستراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي، تونس 2000.
8. الخطة العربية لتعليم الكبار، تونس 2001.
9. الإستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، تونس 2005.
10. الإستراتيجية العربية للتعليم عن بعد. - تونس: 2005 .
11. الخطة العربية للتعليم عن بعد، تونس 2006.
12. إستراتيجية تطوير التربية العربية: الإستراتيجية المحدثة، تونس 2006.
13. الخطة العربية للتربية الرياضية المدرسية 2009.
14. خطة تطوير التعليم في الوطن العربي 2008

ثانيا . في مجال الثقافة:

1. الخطة الشاملة للثقافة العربية
2. الخطة القومية للترجمة
3. الخطة القومية الشاملة لثقافة الطفل العربي
4. الخطة القومية للنهوض بالصناعات التقليدية في الوطن العربي.

5. الخطة القومية للتكامل بين السياسات الثقافية والإعلامية في الوطن العربي
6. الخطة القومية للسياحة الثقافية في الوطن العربي
7. الخطة الإطارية لتحقيق التكامل بين السياسات الثقافية والإعلامية
8. خطة عمل للنهوض بالتصنيع الثقافي في الوطن العربي وإنشاء سوق ثقافية عربية مشتركة
9. خطة عمل حول السياسات الثقافية من أجل التنمية في الوطن العربي.
10. خطة عمل حول دور الثقافة في الحفاظ على الهوية العربية : فلسطين نموذجا

ثالثا . في مجال العلوم:

1. الاستراتيجية العربية للمعلوماتية
2. إستراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي
3. ورقة حول إستراتيجية عربية لاكتساب العلم والتقانة واستخدامها لأغراض التنمية على المستوى العربي

4. إستراتيجية عربية للتكنولوجيا الحيوية
5. الإستراتيجية العربية للتنوع البيولوجي: دراسة تحليلية

رابعا . في مجال المعلومات والاتصال:

1. إستراتيجية التوثيق والمعلومات
2. خطة العمل المستقبلي 2005 . 2010
3. الإطار العام لخطة العمل المستقبلي 2011 . 2012

اهتمام القمة العربية بتطوير التعليم العربي:

وفي إطار تطوير التعليم في الوطن العربي وتتبجا لكل الاستراتيجيات والخطط التي وضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وتنفيذا لقرار القمة العربية رقم ق.ق: 354 د.ع. (18) الخرطوم مارس 2006م بشأن تطوير التعليم في الوطن العربي، والذي نص على "الطلب من الأمين العام تشكيل فريق رفيع المستوى من الخبراء للنظر في وضع التعليم في العالم العربي في مختلف درجاته وجوانبه، ووضع التوصيات اللازمة للنهوض بالتعليم في الوطن العربي". وبناءا على توجيه معالي الأستاذ عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، بشأن تنفيذ قرار القمة. قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإعداد هذه الخطة التي تم تقديمها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري على مستوى القمة الرياض مارس 2007، وتم إدراجها على جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها 19 الرياض مارس 2007، الذي أوصى بمراجعة الخطة بالتعاون مع الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية، وإقرارها من قبل المؤتمر العام للمنظمة ومن ثم عرضها على المجلس

الاقتصادي والاجتماعي تمهيدا لعرضها على مجلس الجامعة على مستوى القمة، وتنفيذا لقرارات قمة الرياض، عقد المؤتمر العام الاستثنائي الرابع للمنظمة يوليو 2007م، الذي أوصى باعتماد الخطة. قدمت الخطة في صورتها النهائية إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته 20 دمشق مارس 2008م، مروراً بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي قرر اعتماد خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، ودعوة الدول العربية الأعضاء إلى تنفيذ ما ورد في الخطة، وتوفير التمويل اللازم لإنجازها على المستوى الوطني (القطري) وتقديم كافة أنواع الدعم المطلوب لضمان نجاحها حسب الإمكانيات المتاحة لكل دولة، وتكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتنسيق مع الأمانة العامة للجامعة بمتابعة تنفيذ الخطة وعرض تقرير إنجاز في هذا الشأن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيداً لرفعه إلى القمة القادمة.

وفيما يلي عرض موجز لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي:

توطئة:

استهدفت خطة تطوير النظام التعليمي العربي إيجاد القواسم المشتركة وتشخيص البدائل وتأسيس ثقافة عدم الوقوع بالتبسيط وتوفير المقاربات وتحديد الاستجابات لما هو مطلوب من سياسات وبرامج لعملية التطوير نابعة من داخل السياق العربي. ومن هنا فإن الخطة تركز على مدخلين أساسيين: أولهما أن الحلول والاستجابات التي يمكن اقتراحها لتحديد ورسم السياسات المطلوبة لإصلاح النظام التعليمي العربي وتقرير طبيعة الرؤية وأوجه الإصلاح يجب أن تتبع من الحوار بين البلدان العربية وفي إطار العمل العربي المشترك ولا يمكن أن يتم فرضها أو اقتراحها من الخارج. وثانيهما أن التعليم في الوطن العربي يحتوي على كم من التجارب والإبداعات في الحقل التربوي وعلى أطر مرجعية واستراتيجيات يجب أخذها بالاعتبار كمصادر للحلول والسياسات الحية والمواكبة. ولا ضير في اعتماد صيغ التجارب الناجحة من البلدان المختلفة، شرط إخضاعها وتطويعها للمطابقة التاريخية ولخصوصية البلدان العربية.

تحديات النظام التعليمي العربي:

وقد انطلقت الخطة من خلال وجود مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية المتمثلة في:

1. تحديات داخلية نابعة من أداء المؤسسة التعليمية ذاتها بمدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها. ومن طبيعة البيئة التي تعمل في إطارها المؤسسة التعليمية والتحول العميقة في علاقة الفرد بالمجتمع والدولة وفي معنى المواطنة إلى المعنى الجديد للمجتمع المتعلم.

1. تحديات خارجية تتمثل في: رهان حياة القدرة التنافسية الذي فرضته عولمة الاقتصاد، والذي بدأ يفرض على المؤسسة التعليمية تعديلات ضخمة من أجل إعداد متعلمين بمستوى عال من المهارات والاستعدادات عبر التخصصات والمعارف. وتعدد مصادر المعرفة الذي وفرته وسائط المعلومات والاتصال والتي ستحول أنماط التدريس التقليدية وتعلم الصغار كيفية التعامل مع المعلومة. وتداخل

العلم والتقانة والمعرفة في التأثير على الحياة اليومية وبروز مهارات وأنماط تفاعل وعلاقات اجتماعية ومهنية جديدة بدأت تؤثر على تعريف الفرد المتعلم وتدعو إلى ضرورة استجابة المؤسسة التعليمية لذلك وتحضير الطالب إلى مجتمع الغد القائم على المعرفة والعلوم المعقدة والتقنيات.

وفي ضوء هذه التحديات ظهرت أهم اتجاهات التطوير على النحو الآتي:

اتجاهات تطوير التعليم العربي:

- التحول التدريجي نحو الديمقراطية والشورى والاهتمام بالتربية على المواطنة وحقوق الإنسان والشعوب.
- الرهان على رأس المال المعرفي كأساس للاستثمار والتنمية بمفهومها الشامل.
- تبني المنظور بعيد المدى في عمليات التطوير والإصلاح التربوي كجزء من عملية إعادة الهيكلة التي تطل الاقتصاد الوطني والجوانب الاجتماعية واعتماد مبدأ التدرج بدلاً من "علاج الصدمة".
- الالتزام بتوفير التعليم راقى النوعية للجميع، وضرورة الربط بين الكفاءة في توظيف الموارد والعدل في التوزيع .
- التوسع النسبي في مساحة المشاركة في صنع القرار التعليمي في البلدان العربية.
- توسع مشاركة تنظيمات المجتمع المدني والعمل غير الحكومي في حقل التعليم غير النظامي وفي تنفيذ حملات محو الأمية ومشروعات تنمية المجتمعات المحلية.
- فتح قطاع التعليم أمام استثمارات القطاع الخاص للمشاركة في توفير خدمات التعليم النوعي.
- اللامركزية في التخطيط للتعليم وإشراك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرار وفي العمل الجماعي لتحسين الخدمات التعليمية المحلية وتسيير عملها والمساهمة في تحمل تكاليفها.
- اعتماد المعايير والبحوث العلمية في تصميم وتطبيق الإصلاحات التعليمية.
- الارتقاء بمستوى الإطار التدريسي في التعليم ما قبل الجامعي من ناحية التأهيل وإعادة التأهيل.
- توسع ممارسات التشبيك بين مؤسسات البحث العلمي وكذلك بين مدرسي التخصص الواحد وتطوير منظومات الإحصاء التربوي في البلدان العربية.
- استخدام التقنيات الجديدة للمعلوماتية في نقل وإنتاج المعرفة والشروع بتنفيذ خطط تدريجية لتعميم استخداماتها في مختلف المراحل التعليمية.

وفي ضوء هذه الاتجاهات قدمت الخطة أربعة أعمدة للتطوير تمثلت في:

الأعمدة الأربعة لتطوير التعليم العربي:

1. التعلم من أجل بناء القدرة الشاملة وتكوين الشخصية العارفة.
2. التعلم من أجل الفعل والممارسة الحياتية والمساهمة في تحقيق الإنتاجية العالية والعمل ضمن المجتمع البشري.

3. التعلم من أجل التعايش المشترك وفهم المجتمع الإنساني ككل.
4. التعلم من أجل بناء الشخصية الإنسانية.

ومن خلال أعمدة التطوير خرجت الخطة بفلسفة عملها من خلال تطبيق الغايات والأهداف التالية:

فلسفة النظام التعليمي العربي وغايته من منظور الخطة:

تحدد فلسفة النظام التعليمي العربي في القرن الحادي والعشرين بستة مرتكزات أساسية، تشكل بحد ذاتها الإطار لتحديد الغايات والأهداف المتبناة:

1. ضمان التعليم للجميع كحق من حقوق الإنسان (القراءة، الكتابة، الحساب وامتلاك القدرات الأساسية للتعامل مع الحياة بطريقة تليق بالكرامة الإنسانية).
 2. تمكين المتعلم من أدوات المعرفة (تقييم المعرفة وحيازتها، تحليلها، وتفسيرها، إنتاجها واستثمارها) والتزويد بالمهارات والخبرات لزيادة إنتاجية الإنسان وتعزيز دوره المساهم في إحداث التغيير والتطور.
 3. فتح القنوات والأطر التنظيمية الجديدة في مستوى المدرسة والجامعة لربط التعليم بالإنتاج وبالحياة الاجتماعية.
 4. تنمية قدرات الفرد المتعلم ومقابلة حاجاته لتوسيع خيارات الإنسان من أجل تحقيق الذات.
 5. بناء القدرات لتقوية الاجتماع البشري من خلال المواطنة التي تشكل الأساس للعقد الاجتماعي والتضامن للنهوض بالمجتمع وضمان الحقوق والسلم الاجتماعية والارتفاع بمستوى المسؤولية الاجتماعية وذلك لتقوية حس الانتماء والشعور القومي العربي وصولاً إلى ضمان الأمن الإنساني ورفد الهوية الوطنية بالهوية الكونية في عالم يحكمه الاعتماد المتبادل.
 6. تعزيز دور النظام التربوي في تعميق الثقافة الوطنية والقومية وتعميق الوعي بالقضايا القومية الكبرى.
 7. خلق وإتاحة الفرص للتعليم للجميع وعدم السماح للفجوة المعرفية أن تتشأ واقعاً اجتماعياً واقتصادياً جديداً.
 8. المواكبة والعلاقة بالواقع وباستشراف القادم. والاستجابة للنهوض بمستوى المجتمع والاقتصاد الوطني والإحاطة بالتغيرات الإقليمية والدولية، والاستجابة لحاجات الفرد المتعلم وفق الواقع الجديد ووفق المستقبل الذي ينتظره في الحياة العملية.
 9. الكفاءة في توظيف الموارد وضمان تحقيق الأداء التعليمي عالي المردود فردياً واجتماعياً. وتوفير إطار إنجاز أفضل لتكوين رأس المال المعرفي من خلال أداء يقوم على أساس "التعلم مدى الحياة"، واستخدامات التقنيات الجديدة، والتأكيد على البعد الكوني في تكوين الفرد المتعلم.
- وبهذا فإن الخطة تدرك تماماً في أهدافها، بأن التغيير يجب أن يكون مبرمجاً ومرحلياً وشاملاً، ويتضمن تطويراً في كل جانب من جوانب العملية التعليمية. كما أن حركة التطوير الانتظامي التي

تعتمدها الخطة تنظر إلى علاقة النسق التعليمي بالأنساق الأخرى الأوسع في المجتمع وفي المحيطين الإقليمي والدولي.

أنساق التطوير:

1. النسق الوطني:

- ويتحدد الهدف العام على مستوى النسق الوطني في: "الابتعاد عن النظرة القطاعية التي تضيق من مجال الاهتمام بالتعليم وجهود تطويره، والتحول نحو اعتباره جهداً مجتمعياً يقوم على تفاعل مختلف القوى النشطة في المجتمع". وهذا يفتضي إجراءات: إزالة التوتر الحاصل بين تكوين وإعداد الطلبة وتحمل الدولة النفقات الباهظة لتحقيق التعليم للجميع من جانب وبين ضعف الانتفاع بالخريجين في سوق العمل، وتردي العائد الفردي والاجتماعي من جانب آخر. والتشبيك والربط بين السياسة التعليمية على المستوى الوطني ونظيرتها السياسية التدريبية إضافة إلى السياسات التعليمية الأخرى المسؤولة عن التعليم غير النظامي واللانظامي للكبار، والتعلم عن بعد، وتوثيق التنسيق بين مصادر المعرفة المختلفة ومؤسساتها في المجتمع. وجعل التعلم مكوناً أساسياً من مكونات التخطيط القطاعي الإنتاجي والخدمي. واهتمام النظام التعليمي الرسمي بإعداد شخصية المحدثين الاقتصاديين أو ما يسمون بالريادات الاقتصادية وذلك عن طريق تضمين المنهج الدراسي المعرفة والفهم اللازمين لعالم الأعمال والتخطيط للمستقبل المهني. وإشراك رجال الأعمال الناجحين وأصحاب المنشآت في العملية التدريسية وإقران التعلم بالعمل والتطبيقات الميدانية. وإشراك تنظيمات المجتمع المدني والعمل غير الحكومي في جهود محو الأمية ومشروعات تنمية المجتمعات المحلية. وزيادة الإنفاق العام والخاص على قطاعات التنمية البشرية (التعليم والصحة بالذات) والنظر لها كقطاعات استثمارية وكمولدة لرأس المال البشري والمعرفي. وربط التخطيط لقطاع التعليم بالتخطيط الاجتماعي وبرامج الحد من الفقر. ومعالجة مشكلات النقص في الكادر التدريسي والمختبرات والوسائل التعليمية والنقص في تعليم الفتيات والتسرب المبكر في المناطق المحرومة والأقل نمواً. وزيادة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير.

2. النسق العربي:

ويتحدد الهدف العام على مستوى النسق العربي في: "قيام برنامج عربي متكامل للنهوض بتطوير التعليم وبدعم سياسي على أعلى مستويات صنع القرار يسعى إلى كسب رهان التقدم المعرفي وإلى تضيق الفجوة في المعارف والقدرات والتوجهات بين البلدان العربية وتلك المتقدمة إلى الحد الذي يمكن الوطن العربي من المتابعة النشطة والواسعة النطاق والنقدية، لتطور المعرفة والتقانة في العالم ويوفر الاستطاعة لاستخدامها بكفاءة، ومن ثم المشاركة الفاعلة في إنتاجها من منظور خصوصية

المسار التنموي العربي" وهذا يقتضي إجرائياً: وضع بند تطوير التعليم في الوطن العربي على جدول أعمال مؤتمرات القمة العربية بصورة دائمة. وقيام مشروع عربي مشترك يهدف إلى تحقيق التضامن العربي في مجال نشر التعليم الأساسي بين أطفال البلدان العربية عموماً، وخصوصاً الأفقر من بينها . كما يهدف إلى تحقيق حد أدنى مقبول لنوعية التعليم، كبدائية، ثم ترقيتها باطراد، في جميع المراحل وفي عموم الوطن العربي.

في إطار ترجمة أهداف الخطة التنفيذية على المستوى العربي تم تكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم القيام بمشروعات عربية لتدارس المحاور الأساسية لتطوير النظام التعليمي العربي والعمل على تشكيل مجموعات العمل التالية:

- 1- مجموعة العمل حول تنفيذ برنامج التعليم راقى النوعية للجميع في الوطن العربي.
- 2- مجموعة العمل حول التعليم غير النظامي.
- 3- مجموعة العمل حول بدائل تمويل التعليم في الوطن العربي
- 4- مجموعة العمل حول تطوير التدريس في حقول الرياضيات والعلوم
- 5- مجموعات العمل حول احتياجات التعليم في البلدان العربية ذات الأوضاع الخاصة.

3 . النسق الدولي:

أما بالنسبة للنسق الدولي فقد تحدد هدفه العام من خلال أربعة جوانب جديدة، فرضها الانتشار المعرفي عبر الحدود الذي أفرزته العولمة، والذي يستحق المعالجة حيث سيكون له الأثر الواضح على النظام التعليمي العربي، وهي: تحديث نظم الإنتاج والإدارة والمهارات من أجل الانتقال إلى واقع الاقتصاد القائم على المعرفة، وإتباع نهج التعلم مدى الحياة والإيمان بخلق حالة " المجتمع المتعلم" التجديدات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وربط التعليم بآليات السوق واقتصاد السوق وتسليح التعليم.

وفي ضوء هذه الأنساق حددت الخطة التنفيذية مجالات التطوير على النحو الآتي:

مجالات التطوير:

- المجال الأول . جودة التعليم واكتساب الخبرة: وهذا يتطلب:
- أ. التمكن من اللغة العربية واللغات الحية الأخرى والتواصل.
- ب. التمكن من القدرة الحسابية واستخدام الرياضيات.
- ج. التمكن من القدرة الرقمية واستخدامات المعلوماتية.
- د. التمكن من استخدامات العلوم والتسلح بالتفكير العلمي.

ه. التمكن من التعامل مع التقنيات.

و. الدراسات الاجتماعية التي تتضمن الدراسات الاجتماعية الخبرات والعوائد التي توفرها سياقات المناهج في التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والأعمال والسياسة والاجتماع.

ز. التسليح بالقيم الدينية والأخلاقية.

ح. الصحة البدنية والعقلية.

ط. الحس الجمالي والفنون التعبيرية.

المجال الثاني . إعداد المدرسين.

المجال الثالث . الإدارة الرشيدة (الحكامة).

المجال الرابع . طرق التدريس والتفاعل.

مراحل التطوير:

تضمنت مراحل التطوير في الخطة التنفيذية مختلف مراحل التعليم ومجالاته " التعليم قبل المدرسي، التعليم الأساسي، محو الأمية وتعليم الكبار، التعليم المهني والتقني، التعليم الثانوي، التعليم العالي والبحث العلمي" وانطلقت الخطة في تناولها لمراحل التطوير من اعتبارها بأن التعليم النظامي يبقى بمثابة العمود الأساسي في عملية التعلم في البلدان العربية لسنوات طويلة قادمة، وتبقى المدرسة مصدراً أساسياً للمعرفة، إلا أنها ستفقد الصفة الاحتكارية التي اعتادتها، مما يستوجب الإقدام على إصلاح عناصر العملية التربوية والتعليمية، التي تتم في إطارها استجابة للواقع الجديد.

وقد تناولت الخطة بالتفصيل كل مرحلة من مراحل التعليم مبينة نقاط القوة، والنقاط الضعف، والفرص والمخاطر، والتحديات، والرؤية المستقبلية لعمليات التطوير، وأهداف خطة التطوير لكل مرحلة والاستراتيجيات والبرامج. واختتمت كل مرحلة بوضع مصفوفة للخطة التنفيذية لها، تضمنت الأهداف، والأنشطة، ومراحل التنفيذ، ومؤشرات الإنجاز، وشروط تحقق الأهداف.

** جميع الاستراتيجيات والخطط موضوعة على موقع المنظمة (www.alecso.org.tn)

وثيقة تحديث الخطة الشاملة للثقافة العربية
أقرتها الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الوزراء
المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي
(دمشق 2008)

I - الأفكار والمبادئ الأساسية لتحديث الخطة الشاملة للثقافة العربية:

- 1 - إنّ النهضة الثقافية العربية المنشودة هي تحوّل حضاري في الدرجة الأولى، وليست مسألة إصلاح أو عملية ترفيع. وهي تركز إلى مواقف من الحياة ونمط سلوكي وتطلع معرفي، وتستلزم رؤية علمية ونقدية للواقع بمستوياته المحلية والإقليمية والعالمية، ولطبيعة التحديات وأسباب النكوص، كما أنّها فعل ذاتي إبداعي اجتماعي وثقافي.
- 2 - الواقع العالمي تغيّر في العقود الثلاثة الأخيرة وتغيّرت رؤية الواقع مما يفرض وجود مثقف متنور ومؤسسة ثقافية حديثة وسياسات ثقافية مستنيرة مواكبة للعصر وفاعلة فيه.
- 3 - لا بدّ للعرب من التفاعل مع العصر والتفاعل الإيجابي مع الفكر الآخر لا الاستعادة منه وتقليده.
- 4 - الحضارة العربية الإسلامية الكبرى لم تأت نتيجة التكرار للقائم بل نتيجة الانفتاح عليه والبناء عليه. إنّ العرب مدعوون حاضرا إلى أن يفصلوا ذلك.
- 5 - الذهن الحديث في تركيبته العلمية، التجريبية، الموضوعية. كان العرب في جملة المسهمين التاريخيين في صناعته، لذا عليهم ألاّ يكتفوا من العصر بمنتجاته التي يصدرها لهم الذهن الحديث، بل أن ينخرطوا في الذهن المولد لهذه المنتجات.

- 6 - إن ما يشهده العالم بأسره من تحولات كبرى تستلزم عدم التعامل معها بذهنية تقليدية، بل ينبغي بناء عقل علمي وفكر نقدي وعقلية حديثة ومعاصرة تبدأ من المدرسة وتعود إلى إبراز التراث العقلاني العربي القديم في المناهج الدراسية.
- 7 - حتمية دخول الثقافة العربية نطاق المعاصرة بمنطق حدائي معاصر يعتمد العقل في مجالات عمله ولا يخط بين عالمي المادة والروح.
- 8 - ضرورة الانطلاق من رؤية إستراتيجية للثقافة بما هي شأن يهم الإنسان العربي.
- 9 - يجب عدم النظر إلى الثقافة بنظرة تجزيئية، ولا بدّ من معالجة المنظومة الثقافية بأسرها بنظرة شاملة إلى الشأن الثقافي بأنماطه الثلاثة: الثقافة العالمية، الثقافة الجماهيرية والثقافة الشعبية.
- 10 - وضع السياسات والآليات وتوفير الأجواء للإبداع الثقافي والفني ولقيام النخب بالدور الفكري المرجو لنهضة ثقافية.
- 11 - إنّ وضع إستراتيجية للثقافة العربية يعني تجاوز الحاضر بدون أن نتجاهل الواقع: لا بدّ من الانطلاق من الواقع والابتعاد عن الطوباوية.
- 12 - تأكيد أهمية حرية الفكر والتعبير كشرط للإبداع وأهمية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
- 13 - اللغة عنصر أساسي لتطوير ثقافتنا العربية: أهمية النهوض بها والعمل على تحديث طرق تدريسها وتبسيطها لتصبح قادرة على التطور في العصر الحديث والصمود أمام اللغات الأجنبية. وضرورة التركيز على التدريس باللغة العربية بدون إهمال تعليم اللغات الأجنبية.
- 14 - أهمية المؤسسات الثقافية والارتقاء بمستوى الجامعات العربية لتجاوز المعارف القديمة في مناهجها والتخصصات المحدودة وجعلها تمتلك المقومات التي تتيح لها إنتاج المعرفة والعلماء.
- 15 - مجتمع المعرفة المنشود يتأسس على العلم لإنجاز مشروع علمي

معرفي يعيد للمتقف دوره ويشكل منطلقا للنهوض بالعمل الثقافي.

16 - إيلاء عناية خاصة بثقافة الأطفال والشباب وهم الفئة الأكبر تأثر بسلبيات مجتمع الإعلام وصناعة الإثارة ونشر الثقافة السلفية والخرافية، وتأكيد دور المرأة في الحياة الثقافية.

17 - إعادة النظر بمفهوم الوحدة الثقافية: ليست وحدة بسيطة، بل تنوع وتعددية في إطار الوحدة، وذلك عنصر ثراء للثقافة، والتأسيس لثقافة التسامح واحترام الاختلاف وقبول الآخر، المختلف دينا وطائفة أو فكرا أو طبقة، الشريك في الوطن، وتعزيز مقومات المجتمع المدني.

18 - العولمة بما هي زيادة لنطاق علاقات الترابط المتشابكة عبر العالم أجمع وعمقها وسرعتها وتأثيراتها على الاقتصاد والسياسة والهجرة والثقافة والقانون وهو ما يخلق نظاما عالميا جديدا. والشكل السائد للعولمة هو الشكل النيوليبرالي. فالعولمة بصيغتها الراهنة هي آخر مرحلة في مراحل التطور الرأسمالي حيث سيادة سلطة الشركات المتعددة الجنسية، والسعي إلى توحيد السوق العالمية وحرية التجارة وتوحيد الاقتصاد العالمي وجعله في خدمة تلك الشركات، وفرض نمط واحد في مظاهر الحياة جميعا، وتقليص سلطة الدولة الوطنية. القومية وزعزعتها. ويؤدي توحيد النمط الثقافي إلى فرض أشكال استهلاك واحدة على جميع الأمم مستعينة بثورة الاتصال والمعلومات.

19 - العلاقة الوثيقة بين القانون والعولمة، باعتبار أنّ العالم يتجه إلى ما يسمى بالقوة اللينة، فيفرض قواعد قانونية واجبة التطبيق بذاتها من خلال منظمة التجارة العالمية المناط بها إدارة ست وعشرين اتفاقية في مجال تجارة السلع (جات 1994) والخدمات (GATS) وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS).

20 - إعادة تعريف هويتنا الثقافية بحيث تعرّف بأنها متحركة لا ساكنة وضرورة دراسة تراثنا وتاريخنا بنظرة جديدة نقدية والعودة إلى العناصر الحية فيه وإلى الفكر الفلسفي العربي - الإسلامي الذي استفادت منه

أوروبا لبناء نهضتها (ابن رشد)، وشرط فهم تراثنا امتلاك زمام المعاصرة، وشرط تحقق المعاصرة وجود فكر مستتير ونبذ الانغلاق والانكفاء على الذات والتعصب.

21 - لا سبيل إلى حوار ندي مع الغرب بدون امتلاك ثقافة حديثة ومعاصرة، ثقافة عصر المعلومات، وهو ما يستلزم بنية ذهنية حديثة ومعاصرة تمكنا من الانخراط فيه ومعالجة مسائله الكبرى.

22 - تأكيد أهمية العمل الثقافي العربي المشترك والإنتاج الغني والثقافي العربي المشترك.

23 - ضرورة اعتماد مقاربة «عبر حقول المعرفة» interdisciplinary في دراسة علاقة الثقافة بالتعليم والعلوم والاتصال في عصر المعلومات.

II - محاور الخطة الثقافية الشاملة المحدثة ومتفرعاتها :

1 - المشهد الثقافي العربي اليوم في إطار المتغيرات الإقليمية والدولية.

2 - الحدائث والثقافة العصرية والتراث: بناء العقل العلمي وخلق ذهنية جديدة.

3 - العولمة وتحدياتها:

أ - العولمة في صيغتها النيوليبرالية السائدة اليوم: اقتصاد السوق وتسليع الثقافة.

ب - المركزية الأميركية أو التعددية القطبية: تغيّر المشهد الإيديولوجي العالمي.

ج - عصر المعلومات ومجتمع المعرفة.

د - الثقافة الجماهيرية (الإعلام والفضائيات).

هـ - ثقافة العولمة (التنميط) . التنوع الثقافي والتراث غير المادي.

4 - الواقع والتحديات وآفاق التغيير

أ - اللغة العربية وتحدياتها ومستقبلها

ب - حرية التعبير والإبداع وحماية حقوق المبدعين.

ج - الوحدة والتنوع الثقافي في إطار الوحدة.

د - مشكلات التطرف والعنف.

هـ - الثقافة والجامعات ودورها في التنقيف.

و - المؤسسات الثقافية: الحكومية والخاصة.

5 - ثقافة التنمية وتنمية الثقافة

أ - صورة المثقف ودوره في المجتمع

ب - ثقافة النخبة والثقافة الشعبية

ج - تطوير الثقافة: الارتقاء بالتعليم والبحث العلمي

د - ثقافة الأطفال والشباب

هـ - هجرة الأدمغة/ وسائل استردادها

و - الثقافة البيئية والثقافة العلمية وثقافة العلوم الاجتماعية

ز - تمويل الثقافة والرعاية الثقافية

6 - الثقافة العربية والعالم

أ - الهوية: الأنا والآخر

ب - العرب في أعين العالم

ج - العرب المهاجرون وكيفية الاستفادة من وجودهم في الخارج

د - الحوار الثقافي / صدام الحضارات

هـ - إسرائيل والتطبيع الثقافي

و - العرب والمنظمات الدولية

ز - الاتفاقيات الدولية الجديدة: الجات والتريبس والتراث غير المادي (2003) وتنوع أشكال التعبير الثقافي (2005).

7 - التصنيع الثقافي:

أ - الصناعات الثقافية في إطار اقتصاد السوق المعولم.

ب - واقع التصنيع الثقافي في الدول العربية وآفاقه.

ج - تكنولوجيا المعلومات: صناعة المحتوى والنشر الإلكتروني وإنشاء بنوك المعلومات إلخ...

د - التراث غير المادي وحقوق الملكية الفكرية.

هـ - السوق الثقافية العربية المشتركة.

التوصيات المقترحة:

1. الإحاطة بجهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مجال تطوير التربية والثقافة والعلوم في الوطن العربي، والإشادة بجهودها في هذا المجال.
2. دعوة الدول العربية إلى تنفيذ الاستراتيجيات والخطط التي وضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مجالاتها المختلفة.
3. دعوة الدول العربية إلى تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي بحسب الآليات المعتمدة من القمة العربية في دمشق 2008.